

الدرجة	[إجابة السؤال الأول]
(١)	أ) حكمة مشروعية الطلاق : شرع عند استحالة استمرار العلاقة الزوجية بوصولها إلى طريق مسدود بسبب خلاف استعصى على الحل .
(١/٢)	شرط المطلق ولو بالتعليق : ١- تكليف، فلا يصح من غير مكلف .
(١/٢)	٢- اختيار، فلا يصح من مكروه .
(١)	ب) ١- (✓) . (١/٢) التعليق للصواب : لأنه إذا استثنى من طلقة بعض طلقة بقي بعضها ومتى بقي كملت . (١/٢)
(١)	٢- (×) . (١/٢) تصويب الخطأ : تصح رجعة السكران والسفيه . (١/٢)
(١)	٣- (✓) . (١/٢) التعليق للصواب : لأنها ليست بزوجة فتكمل عدة الطلاق . (١/٢)
(١)	٤- (✓) . (١/٢) التعليق للصواب : لبقاء حبس النكاح وسلطنته . (١/٢)
(١)	٥- (×) . (١/٢) تصويب الخطأ : يحرم على المرأة المحدة دهن شعر رأسها . (١/٢)
(١)	٦- (✓) . (١/٢) التعليق للصواب : لأن عدتها بالأشهر فلا يلحقها ضرر . (١/٢)
[٤٠-٨]	[إجابة السؤال الثاني]
(١/٢)	أ) الحضانة لغة : الضم، مأخوذة من الحِضن؛ وهو الجنب لضم الحضنة الطفل إليه .
(١/٢)	الحضانة شرعاً : تربية من لا يستقل بأموره بما يصلحه ويقيه عما يضره ولو كبيراً مجاناً .
(١/٢)	حكم حضانة الكافر على المسلم : لا حضانة لكافر على مسلم .
(١/٢)	التعليق : إذ لا ولاية عليه، ولأنه ربما فتنه في دينه فيحضنه أقاربه المسلمون .
(١)	ب) ١- (أ) تصح . (١/٢) التعليق : لأن الكافر تصح توبته فهذا أولى . (١/٢)
(١/٢)	٢- (ج) سقط القصاص وإن لم يرض البعض الآخر .
(١/٢)	التعليق : لأن القصاص لا يتجزأ ويغلب فيه جانب السقوط .
(١)	٣- (ب) لا قصاص فيها . (١/٢) التعليق : لعدم ضبطها وعدم أمن الزيادة والنقصان طولاً وعرضاً . (١/٢)
(١/٢)	٤- (ج) ليس قذفاً لا صريحاً ولا كناية وإن نواه .
(١/٢)	التعليق : لأن النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي القذف وها هنا ليس في اللفظ إشعار به وإنما يفهم بقرائن الأحوال .
(١)	٥- (أ) ليس للمغرب أن يختار غيرها . (١/٢) التعليق : لأن ذلك أليق بالزجر ومعاملة له بنقيض قصده . (١/٢)
(١/٢)	٦- (ب) لا قطع فيه .
(١/٢)	التعليق : لخبر أبي داود (لا قطع في شيء من الماشية إلا فيما آواه المراح) .
[٤٠-٨]	[إجابة السؤال الثالث]
(١/٢)	أ) المقصود بقطع الطريق : البروز لأخذ مال أو لقتل أو لإرعاب مكابرة واعتماداً على القوة مع البعد عن الغوث .
(١/٢)	دليله من القرآن الكريم : قوله تعالى : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا...) .
(١/٢)	ثبت ب : شهادة رجلين لا برجل وامرأتين .
(١/٢)	كان أقسام قطع الطريق أربعة أقسام فقط : لأن الموجود منهم إما الاقتصار على القتل أو الجمع بينه وبين أخذ المال أو الاقتصار على أخذ المال أو على الإخافة .

الدرجة

[تابع إجابة السؤال الثالث]

- (١) (ب) التعليل : ١- لأن مقصود الجهاد البطش والنكاية وهو مفقود فيه لأنه لا يتمكن من الضرب .
٢- لذهاب جزء مأكول .
٣- لأنه أقرب للتقوى وأبعد عن حظ النفس .
٤- لخبر ابن السني : (مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأُذُنٌ فِي أُذُنِهِ الْيَمْنَى وَأَقَامَ فِي الْيَسْرَى لَمْ تَضُرْهُ أُمُّ الصَّبِيَّانِ) وليكون
إعلامه بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند قدومه إلى الدنيا . (يكتفى بأحد التعليلين)
٥- لأن كلا منهما عقد يعقده المرء على نفسه تأكيداً لما التزمه .
٦- لخبر البخاري عن ابن عباس : بينما النبي ﷺ يخطب إذ رأي رجلاً قائماً في الشمس فسأل عنه فقالوا : هذا أبو إسرائيل نذر أن يصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ، فقال : مروه فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه) .

[٤٠-٨]

[إجابة السؤال الرابع]

- (١/٦) (أ) الرجعة لغة : المرة من الرجوع .
(١/٦) الرجعة شرعاً : رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص .
(١/٦) دليلها من القرآن الكريم : قوله تعالى : (وَبَعُولَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ) .
(١/٦) دليلها من السنة : قوله ﷺ : (أتاني جبريل فقال : راجع حفصة ، فإنها صوامة قوامة ، وإنها زوجتك في الجنة) .
(١) (ب) الحكم : ١- لا تحريم . (١/٦)
(١) التعليل : لأن الأصل عدم ما ذكر . (١/٦)
(١) التعليل : لأنه ينافي الصوم . (١/٦)
(١) ٢- لم يضر . (١/٦)
(١) التعليل : لأنه ﷺ أذن لأم سلمة في الصبر ليلاً . (١/٦)
(١) ٣- يجوز . (١/٦)
(١) التعليل : لأنهن لا اختصاص لهن بالاطلاع عليه . (١/٦)
(١) ٤- لا تقبل . (١/٦)
(١) التعليل : لأنهن لا اختصاص لهن بالاطلاع عليه . (١/٦)
(١) ٥- لا يصح النذر ولا تجب به كفارة إن حنث . (١/٦) الدليل : لحديث : (لا نذر في معصية الله تعالى)
(١) وحديث : (مَنْ نَظَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فليطعه ومن نظر أن يعصيه فلا يعصه) . (يكتفى بدليل واحد) (١/٦)
(١) التعليل : لاحتمال أن يكون شرب غالطاً أو مكرهاً والحد يدرأ
(١) ٦- لا يحد . (١/٦)
(١) بالشبهة ولا يستوفيه القاضي بعلمه على الصحيح . (١/٦)

[٤٠-٨]

[إجابة السؤال الخامس]

- (١) (أ) أحوال الأم في الميراث إجمالاً :
(١) ١- السدس مع الفرع الوارث مطلقاً أو الاثني فصاعداً من الإخوة أو الأخوات مطلقاً .
(١) ٢- ثلث جميع المال عند عدم هؤلاء المذكورين .
(١) ٣- ثلث الباقي عند عدم هؤلاء وبعد فرض أحد الزوجين وذلك في صورتين :
(١) (أب ، أم ، زوج) - (أب ، أم ، زوجة) .
(١) (ب) الأم : السدس لوجود الفرع الوارث .
(١) الأب : السدس فرضاً + الباقي تعصيباً ، وذلك لأن الفرع الوارث مؤنث .
(١) البنت : النصف لعدم وجود من يعصبها وانفرادها .
(١) الجد : محجوب بالأب ؛ لأنه عاصب أقرب منه .
(١) العم : محجوب بالأب وبالجد .

[٨-٨]